

الحكومة العراقية بلا خيارات في مأزق تمويل ميزانية 2020

كافة المؤشرات تدل على عدم وجود ميزانية للعام الحالي



التداعيات المؤجلة أخطر

سابقين، وصناديق تعويضات أخرى أُنشئت بعد إطاحة صدام حسين. ومع حصول واحد من كل خمسة عراقيين على معونات حكومية، أصبح الفاتورة أثقل على الدولة التي تعتمد في دفع كل نفقاتها على النفط الذي انهيارت أسعاره قبل أشهر مع نقص شديد في الطلب عليه.

ولكن عندما قامت السلطات بدفع الرواتب، بعد أول زيارة علنية قام بها الكاظمي بالتحديد إلى هيئة التقاعد، كان السخط جماعياً في بلد خرج لثوره من انتفاضة شعبية غير مسبوقه ضد الفساد والبطالة.

وعلى سبيل المثال، يتقاضى السجناء السياسيون السابقون، الذين يتجاوز عددهم مئتي ألف، راتباً شهرياً قدره 1.2 مليون دينار، وهم يخشون أن يكونوا ضحية سياسة التقشف الجديدة، ما دفعهم إلى التظاهر الأسبوعي الماضي في بغداد وجنوب البلاد.

وبالنسبة للعراقيين، هناك نفقات زائدة من جانب المسؤولين، حيث يتقاضى نائب في البرلمان راتباً يتراوح بين 3 و6 آلاف دولار، أي أكثر بعشر مرات من متوسط الراتب العراقي، يضاف إليها نحو 900 دولار بدل تكاليف أمنية.

وإذا أرادت الدولة توفير الأموال للصمود الاقتصادي، عليها تحرير ميزانيات للاستثمار، ففي عهد صدام حسين، كان القطاع العام يوفر فرص عمل لجميع خريجي الجامعات، ولكن في مجال الصناعة والزراعة، وبدعم من الدولة، ما يوفر دخل جزء كبير من السكان.

الماضي وهو التقليل من الرواتب، والاستقطاعات كبيرة للغاية، سواء بالنسبة للدولة ذات الاقتصاد الراكد أو بالنسبة للعراقيين الذين يعيش واحد من كل خمسة منهم تحت خط الفقر، إلى درجة أن الكاظمي أوضح في مؤتمر صحفي طويل أن هذه ليست "تخفيضات في الرواتب بل نقص في السيولة" يجب أن يتم تعويضه قريباً.

وقال مسؤول حكومي لوكالة الصحافة الفرنسية في وقت سابق إن "الخزائن فارغة تقريباً بسبب نقص النقد، ولاه لا توجد طريقة للحصول على المزيد قريباً، فكانت الفكرة تخفيض جميع الرواتب حتى رواتب الوزراء والنواب".

وتم الاستقطاع فقط من رواتب 27 في المئة من المتقاعدين، وأن الفرق سيدفع قريباً، لكن العجز لا يزال قائماً، ويتزايد كل شهر بأكثر من أربعة مليارات دولار.

وتبقى الرواتب والمعاشات التقاعدية البند الأول للإنفاق الذي يمكن للحكومة أن تستقطع منه، إذ يشكل معظم المبلغ الشهري المخصص لدفع مستحقات موظفي الدولة.

ويعتبر هذا رقماً كبيراً موروثاً من الحسوية في السلطة التي أنتجتها سقوط النظام السابق في العام 2003. فحينها كان عدد موظفي الدولة أقل من مليون، واليوم هناك أربعة ملايين موظف، وأربعة ملايين عراقي آخرين يعتمدون أيضاً على الدولة التي تدفع لهم رواتب تقاعدية أو تعويضات كسجناء سياسيين سابقين، ونازحين

في المئة على النفط، معتبراً ذلك "دليل قس على السياسات السابقة".

وقال خلال زيارة لوزارة النفط، إن حكومته "تعمل من أجل تعظيم الإيرادات الأخرى، وأن تتحول الإيرادات النفطية إلى مشاريع عمل تنموية لخدمة الاقتصاد العراقي".

وتابع إن "قطاع النفط العراقي يعد من القطاعات العريقة، ويجب أن نعمل على استعادة عافيته"، داعياً إلى ضرورة إدخال إصلاحات مالية واقتصادية في عمل وزارة النفط.

45

مليار دولار عجز الميزانية للعام الحالي، والذي يرى محللون أن الحكومة غير قادرة على تعويضه

وتدرس الحكومة حالياً تشكيل صندوق للاستثمار لتأمين مستقبل أجيال البلاد المقبلة، وقال الكاظمي إن "إيرادات النفط تمثل المصدر الأساسي للدولة ولابد من تحقيق مبدأ العدالة من خلال توزيع الثروة بين الأجيال".

ويبدو أن النقاشات مستمرة بشأن الإصلاحات المرتقبة على الرغم من الزيادات السياسية ومحاولات التثبيث عليها، لكننا نؤكد أن الفرصة مواتية لمعالجة الأخطاء السابقة. وعقب انتكاسات متتالية للحكومات المتعاقبة، اتخذ الكاظمي إجراء فعلياً منذ استلامه مقاليد السلطة في مايو

تكشف مؤشرات ميزانية العراق لعام 2020، والتي لم تر النور حتى الآن، مدى تضائل هامش مناورة حكومة مصطفى الكاظمي، في إنقاذ الوضع الاقتصادي المأزوم سريعاً، لاسيما بعد أن تأكد للجنة المالية في البرلمان أنه لا دلائل تشير بوجود ميزانية أصلاً في ظل النقص الفادح في السيولة.

بغداد- فرضت حقائق الواقع على الحكومة العراقية البحث عن مخرج ينهي مشكلة إعداد ميزانية 2020، والتي تعاني من عجز ضخم اضطرها إلى عدم إرسالها إلى البرلمان لمناقشتها.

ونكرت وسائل إعلام محلية الإثني أن اللجنة المالية بالبرلمان قالت إن حكومة مصطفى الكاظمي تتلصق في إرسال مسودة مشروع قانون المالية لهذا العام بسبب تفاقم العجز البالغ قرابة 40 تريليون دينار (نحو 45 مليار دولار)، والذي لا يمكن تعويضه.

واستبعد المسؤولون العراقيون أن يتم إرسال المسودة قبل نهاية الشهر الجاري، حتى أن أحد أعضاء اللجنة المالية قال إن "كل المؤشرات تدل على عدم وجود ميزانية للعام الحالي".

ونسبت صحيفة المدى المحلية لعضو اللجنة المالية حينئذ قوله إن "الفترة المتبقية من السنة المالية لا تتجاوز الخمسة أشهر".

وستعتمد الحكومة على ميزانيات شهرية تصرف المستحقات التشغيلية، حيث أن وزارة المالية بحاجة إلى اقتراض 30 تريليون دينار لتأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين والرياسة الاجتماعية للأشهر المتبقية من السنة الحالية.

ويصر العراق، العضو في منظمة أوبك، بأزمة مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انتشار مرض فايروس كورونا الجديد في معظم أنحاء العالم ما أدى إلى حصول ركود اقتصادي.

وكانت الحكومة قد قررت في وقت سابق تشكيل خلية الطوارئ للإصلاح المالي لتوفير السيولة المالية واتخاذ القرارات الخاصة بالإصلاح المالي من خلال ترشيح الإنفاق وتعظيم الموارد وإصلاح المؤسسات المالية.

وبالإضافة إلى ذلك ستضع خطط تمويل مشاريع الإعمار والتنمية والاستثمار، وموارد وآليات التمويل من خارج الإنفاق الحكومي.

ولكن محللين يرون أنه من الصعب أن تواجه الحكومة الأزمات المزمنة التي خلفتها السياسات الفاشلة للحكومات السابقة بهذه الحزمة من الإجراءات، خاصة مع استمرار الاضطرابات وتوقف معظم القطاعات عن النشاط والإمعان في التركيز على عائدات الطاقة.

وانتقد الكاظمي السبت الماضي اعتماد الميزانية العامة للبلاد بنسبة 95

الكويت تعتزم وقف تحويل جزء من إيراداتها للصندوق السيادي

رجح محللون أن يثير مقترح قانون كويتي لوقف تحويل جزء من أموال الإيرادات إلى صندوق الثروة ضمن خطة لتوفير السيولة، الكثير من الجدل خلال الفترة المقبلة، في الوقت الذي كشفت فيه بيانات حديثة أن الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة ارتفع حجمها بعد أن قامت الحكومة بتسييل أصول سيادية.

وتواجه الكويت أزمة مالية غير مسبوقه جعلت من الخيارات الأخيرة الهادفة إلى توفير السيولة المالية بعد انحسار عائداتها من تجارة النفط تعكس عمق الأزمة، التي باتت تحاصر البلد الخليجي.

وفي آخر محاولات الحكومة في هذا المضمار، ظهرت مؤشرات على قرب وقف ضخ جزء من الإيرادات إلى الصندوق السيادي، والذي قد يثير جدلاً طويلاً في مجلس الأمة (البرلمان).

وكشف مصدر حكومي لرويترز الأحد الماضي أن الحكومة تعتزم إرسال مشروع قانون إلى البرلمان لوقف استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة من إجمالي الإيرادات الفعلية للموازنة. وتأتي الخطوة في وقت تمر فيه الكويت بضائقة مالية كبيرة جراء تراجع عائدات النفط وانعكاسات كورونا فضلاً على اختلالات هيكلية تتمثل في احتكار الدولة للإنتاج وإهمال دور القطاع الخاص رغم مطالب تنويع الاقتصاد.

58.3

مليار دولار قيمة تراجع أصول الصندوق السيادي منذ بداية 2020 من 592 مليار دولار

وتستقطع الكويت حالياً بحكم القانون ما لا يقل عن 10 في المئة سنوياً من إيراداتها لصالح احتياطي الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار.

وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه إن "هذه الخطوة ستوفر أكثر من مليار دينار (حوالي 3.25 مليار دولار) في السنة المالية الحالية وحدها، والتي وصفها بالاستثنائية في ظل تفشي فايروس كورونا وهبوط أسعار النفط الخام".

وكانت صحيفة القبس المحلية قد قالت الإثنين إن "الحكومة وافقت على إرسال مشروع وقف الاستقطاع إلى البرلمان على أن يُربط مستقبلاً بتحقيق فوائض فعلية في الميزانية العامة بدلاً من الوضع الحالي المزمع بالتحويل بصرف النظر عن تسجيل فائض أو عجز".

وضافت أزمة الوباء وانخفاض أسعار النفط الضغوط على الحكومة لدخول مسار التقشف الإجمالي بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرضا الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم واعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

والدولة الخليجية النفطية أمام العديد من التحديات، بدءاً من انخفاض الإيرادات النفطية وتآكل الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي وعدم القدرة على إيجاد بدائل للدخل.

وتسبب هذا الأمر في تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، وهو ما دفع الأوساط الاقتصادية لتكثيف الضغوط على السلطات من أجل التحرك السريع قبل وقوع أخطار أخرى من بينها تخفيض سعر صرف الدينار.



آخر سيولة متوفرة

دبي تطوي صفحة الإغلاق وتفتح أبوابها للسياح الأجانب

وفي الأسبوع الماضي سمحت الإمارات للمواطنين والمقيمين بالسفر إلى دول تعتبر منخفضة الخطورة في ما يتعلق بالإصابة بفايروس كورونا.

الإمارة بدأت الاثنين بالسماح للمقيمين بالعودة، بينما ستبدأ في استقبال السياح يوم 7 يوليو المقبل

وعانى اقتصاد دبي الذي يعتمد بشكل كبير على تجارة التجزئة والسياحة والترانزيت بسبب قيود الإغلاق وقيود السفر مع تفشي فايروس كورونا.

وتدعم حكومة دبي القطاع السياحي في الإمارة عبر تخفيض الرسوم بما فيها تخفيض الرسوم البلدية بنسبة 50 في المئة.

وأشار البيان إلى أن "القادمين إلى دبي عبر مطاراتها يجب عليه استيفاء اشتراطات الدخول إلى الدولة مع إلزامية حصوله على تأمين صحي دولي، والخضوع لقياس درجة الحرارة من خلال المساحات الحرارية، وإبراز ما يقبض خلوه من الفايروس عند الوصول إلى مطارات دبي".

وجاء هذا الإعلان بعد أكثر من شهرين على فرض دولة الإمارات قيوداً صارمة لكبح انتشار فايروس كورونا المستجد.

وأوقفت الإمارات جميع الرحلات الجوية للركاب في مارس وحظرت دخول الأجانب باستثناء من يحملون تصريحا بالإقامة مع اشتراط الحصول على موافقة من حكومة الإمارات قبل العودة.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية تم تخفيف الكثير من هذه القيود مما سمح باستئناف عدد محدود من الرحلات الجوية كما تم رفع قيود محلية مثل إغلاق المراكز التجارية وعبادات الأعمال التجارية ممارسة نشاطها.

لتخفيف قيود مكافحة فايروس كورونا". وقال المكتب الإعلامي لحكومة دبي في بيان الأحد إنه "يتعين على القادمين تقديم شهادات تثبت خضوعهم حديثاً للكشف عن فايروس كورونا وخلوهم منه أو الخضوع لفحوص لدى وصولهم إلى مطارات دبي".

وأضاف البيان أنه سيسمح للمواطنين والمقيمين بالسفر للخارج بدءاً من الثلاثاء 23 يونيو.

وقال المكتب الإعلامي في البيان إن "هذه الخطوة جاءت تيسيراً على الراغبين في السفر سواء قدوماً أو للمغادرة لوجهة خارجية ممن تأثرت خطوط سفرهم بسبب تعليق رحلات الطيران حول العالم وإغلاق أغلب الدول مطاراتها في وجه حركة الطيران الدولي".

وتراجع الطلب العالمي على السفر بفعل إجراءات مشددة لمكافحة جائحة كورونا الأمر الذي دفع إلى شل في حركة الطيران وكبد الشركات العالمية خسائر بالجملة فضلاً عن أضرار كبيرة بالسياحة.

طوى قطاع السياحة في إمارة دبي الإثنين صفحة أزمة الإغلاق الاقتصادي بسبب الوباء وبدأ في استقبال الوافدين الأجانب الحاصلين على إقامات. وهذه خطوة أولى فقط قبل أن تبدأ السلطات في استقبال السياح الأجانب مع مطلع الشهر المقبل، حيث تراهن على القطاع من أجل تحريك عجلة اقتصاد الإمارة الخليجية.

وتعد السياحة مورداً رئيسياً لدبي التي تعتبر من بين أشهر الوجهات التي تستقبل سنوياً ملايين من السياح حيث يتزايد رهان الإمارة على تنميتها لتطوير زخم السياحة ما يدر المزيد من الإيرادات للاقتصاد.

وقالت إمارة دبي التي يعتمد اقتصادها على السياحة وتجارة التجزئة إنها "ستبدأ في استقبال السياح والزائرين بدءاً من السابع من يوليو فيما ستسمح للمقيمين من أصحاب الإقامات الصادرة من الإمارة بالعودة بدءاً من الإثنين، وذلك في خطوة جديدة